الفئات الصغيرة ، او الافراد ، الذين كانوا ينادون بحل على اساس اقامة دولة ثنائية القومية ، من العرب واليهود ، في فلسطين الى حملات تبريرية لدفعهم الى التخلي عن تلك « الشعارات الضارة » ، التي لا يعترف اصحابها بسيادة اليهود ، دون غيرهم ، على فلسطين . اما المعارضة ، المتمثلة في اليمين — الاصلاحي ، فقد عملت كل ما في وسعها ، خاصة بواسطة منظماتها العسكرية ، وعلى رأسها اتسل (الارغون) ، لتوسيع الشرخ النفسي بين العرب واليهود وزرع الشكوك بينهم ، وذلك بواسطة قتل الابرياء من بين العرب ، من حين لاخر ، دون تمييز ، واحيانا لأتفه الاسباب . وفي هذا المضمار ، كان رجال اتسل اول من لجأ الى استعمال وسيلة تفجير السيارات الملغومة في الاسواق والمحلات العربية الامنة (وهي الطريقة التي « اقتبسها » العرب فيما بعد) . وخاصة خلال المرحلة الثانية من احداث ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ، كوسيلة لارهاب المواطنين العرب وحملهم على التخلي عن معارضتهم للصهيونية او ، في مرحلة لاحقة ، الى ترك البلد . كذلك كان رجال اتسل اول من لجأ الى طرد العرب من قراهم ، خاصة في منطقة تل ابيب وجوارها ، قبل الاعلان عن قيام اسرائيل ، بينما اقرت الهاغاناه ، في الوقت نفسه ، اي خلال الاشهر الاولى لسنة ١٩٤٨ ، « الخطة د » القاضية بالسيطرة على القرى والمدن العربية ، الواقعة ضمن المساحة المقررة للدولة اليهودية ، واحيانا خارجها ، وطرد سكانها منها ثم هدمها ، في محاولة منها لاقامة دولة يهودية تكون اكثر ما يمكن « نقاء » وعلى اكبر مساحة من فلسطين يمكن السيطرة عليها .

قوانين عنصرية ...

رغم الجهود المضنية التي بذلتها القيادات الصهيونية ، على مختلف انتماءاتها العقائدية ، خلال ١٩٤٧ — ١٩٤٩ ، لاقامة اسرائيل كدولة يهودية « نقية » ، وجدت تلك الدولة نفسها بعد اقامتها ثم توقيعها على اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة ، تضم اقلية عربية ، يزيد عددها قليلا على ١٠ ٪ من مجموع السكان ، قسم منها بقي في منطقتي الجليل والنقب بعد احتلالهما والقسم الاخر سلم مع قراه ، في منطقة المثلث في وسط فلسطين ، الى اسرائيل ، بناء على اتفاقية الهدنة الاردنية — الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩ . وفي تعامل سلطات اسرائيل مع هذه الاقلية ، منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم ، تبرز العنصرية بأوضح اشكالها ، مصاغة في شكل قوانين عنصرية تطبقها سلطات دولة بحق جزء من سكانها ، يعتبر ، رسميا من مواطنيها .

باشرت اسرائيل بتطبيق سياستها العنصرية بحق سكانها العرب منذ لحظة اقامتها ، عندما قامت بفرض الاحكام العسكرية عليهم حال سيطرتها على المناطق التي يعيشون فيها ، استنادا الى انظمة طوارىء كانت سلطات الانتداب البريطاني قد سنتها في حينه لاضطهاد كل من العرب واليهود في فلسطين ، تحت ستار المحافظة على استتباب الهدوء والامن . و بموجب الاحكام العسكرية هذه ، فرضت مختلف القيود على السكان العرب ، واهمها منعهم من الانتقال من قراهم ومدنهم الى اي مكان آخر في اسرائيل دون تصريح خطي بذلك ، صادر عن الحاكم العسكري او من ينوب عنه ، بحيث اجبروا على العيش في غيتوات صغيرة ، مكن وجودها السلطة من التحكم في مقدراتهم . وقد استغل نظام الحكم العسكري هذا بشكل ضمن للسلطة الاسرائيلية السيطرة على حياة العرب ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ومنع نشوء تنظيمات او تطورات « معادية » بينهم ، لا ترضى عنها السلطة . وبقي هذا النظام